مقـــدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوى الذى لعبه الأرز ــ كمنتج أو كسلعة استهلاكية واقتصادية تجارية هامة ــ فى أوضاع المجتمع المصرى فى الداخل ، بالإضافة لدوره فـــى توثيـــق العلاقة بين مصر والدولة العثمانية من ناحية ، والعلاقة بين الدولة العثمانية وأوروبا مـــن ناحيـــة أخرى ، وبعبارة أخرى دوره فى منظومة الدولة العثمانية الاقتصادية وتأثيرها فى العلاقة مع أوروبا ،وهى محاولة ترمى إلى إعادة صياغة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى من وجهة اقتصـــادية .

والواقع أنه برز فى الآونة الأخيرة اهتمام ملحوظ بتاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وقد انصب هذا الاهتمام بشكل كبير على الجوانب السياسية والحضارية وخاصة فى القاهرة .

ولازالت الأوضاع الاقتصادية ، وهى المحرك الرئيسى للأحداث السياسية والاجتماعية على المستوى الداخلى والخارجى يكتنفها الغموض ، وتحتاج لعشرات الدراسات لتفسير تاريخنا القومى فـــى هـــذه الحقبة الحاسمة على وجه صحيح .

وتعد الحقبة العثمانية من أكثر فترات التاريخ التى لا تزال بحاجة إلى دراسات مكثفة وجادة لاســـيما فى مجال التاريخ الاقتصادى لإماطة اللثام عنها ، حيث أنها بعيدة كل البعد عن اهتمام الباحثين .

وعلىالرغم من ظهور العديد من الدراسات فى الآونةالأخيرة عن الحقبة العثمانية،إلا أنها لم تتطرق إلى دراسة جادة لأوضاع مصر الاقتصادية ، أو تخصصت فى دراسة جانب من جوانـــب الاقتصـــاد المصرى فى العصر العثمانى باستثناء بعض الدراسات وعلى رأسها دراسة نللى حنـــا عـــن تجـــار القاهرة . وتوضح هذه الدراسة بأن الزراعة التجارية فى مصر انتشرت على نطاق واسع ، وهو ما سيتم توضيحه تفصيلاً فى حينه ، كما أن حجم الصادرات والنشاط التجارى والنهضة الملموسة التى شهدتها تجارة الأرز ،تثبت بما لا يدع مجالاً للشك حدوث تطورات تتجهبقوةنحو سيادة النمط الرأسمالي فى التجارة ، بالإضافة لحرية ممارسة النشاط التجارى فى مختلف أنواع السلع بحريـــة تامـــة دون قيود . وأصبحت مصر ــ عقب ضم العثمانيين لها ــ تتعامل مع سوق واسعة داخلياً وخارجياً (داخل نطاق العالم العثمانى وخارجه)، تتسابق على طلب المنتجات المصرية وخاصة الزراعية .

ومن ناحية أخرى تتطرق الدراسة لتؤكد أن الأرز (كمحصول نقدى) ساهم بقوة فى التجـــارة الدولية ،وهذا فى حد ذاته يؤكد أن مصر فى العصر العثمانى لم تكن راكدة من الناحية الاقتصادية ، فهذه دراسة ركزت على سلعة تجارية واحدة دعمت البنيان الاقتصادى وأحدثت نوعاً من الاســـتقرار

للمجتمع المصرى ، وخاصة العاملين بها . كما لعبت دوراً لا يستهان به فـى التنميـة العمرانيـة بالريف والمدينة على السواء .وتعد هذه الدراسة أحدى الدراسات القليلة التى تعتمد اعتماداً كبيـراً على وثائق المحاكم الشرعية لمعالجة الوضع الاقتصادى المصرى الذى ينبض بالحيـاة (فـى ظـل مقاييس ذلك العصر) ، حيث رصدت الوثائق النشاط الاقتصادى اليومى للتجار بشكل بالغ الدقة .

وعلى الصعيد المنهجى تعد تجارة الأرز دراسة اقتصادية تستند ـ فى المقام الأول ـ إلـى التحليل والإحصاء لرصد كافة الظواهر المؤثرة عليها إيجاباً وسلباً .

وبالنسبة لسبب اختيار هذه الفترة كمجال للدراسة فيرجع إلى دخول الأرز مجال التجارة الدولية على نطاق واسع ، نتيجة للتوسع فى إنتاجه وزيادة الطلب عليه بالخارج ، بالإضافة للصراع الدولى على هذه التجارة .

تقسيم فصول الدراسة : ـ

تشتمل الدراسة على تمهيد وخمسة فصول ، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة (حصاد الدراسة) .

ويتناول التمهيد تطور زراعة الأرز على مر العصور ،والتقدير التاريخى لدخول هذه الزراعة مصر ، بالإضافة لموقع هذه الزراعة ، والعوامل المؤثرة فيها ، ودور العثمانيين فى النهوض بزراعة الأرز .

أما الفصل الأول : ـ

فيتعرض للزراعة وتوزيعها الجغرافى ، والعوامل المؤثرة فى هذا التوزيع سواء فى الأراضى القديمة أو المستصلحة ، فضلاً عن مرحلة الإنتاج ودورته ، والجهود التى بذلها المنتجون فى هـذه المرحلة للارتقاء بإنتاجية الفدان ،بالإضافة لمنظومة الرى التى لعبت الدورالحيوى فى عملية الإنتاج ،فضلاً عن تعاون الإدارة مع المنتجين لضمان عملية الرى على أكمل وجه ،بالإضافة للقوى والوسائل اللازمة لعملية الرى ، وتمويل عملية الزراعة من قبل التجار ، والعلاقات الإنتاجيـة التـى سـادت الريف المصرى على إنتاج محصول الأرز ،وأخيراً تأتى المعوقات التى أثرت على العملية الإنتاجية .

ويختص الفصل الثانى : ـ

باقتصاديات صناعة ضرب الأرز ، ومراكز هذه الصناعة التى انتشرت فى جميـع منـاطق الإنتاج ، حيث ارتبطت الصناعة بالزراعة ارتباطاً وثيقاً من حيث المكان والنشاط صـعوداً وهبوطـاً رواجاً وكساداً ، وهو ما سيتم توضيحه فى حينه . بالإضافة لوصف المضارب بمحتوياتها ، وإجراء الصيانة اللازمة لهذه المضارب ، وإجراءات توسيعها فى بعض الأحيان لمواجهة الكثافة الإنتاجيـة

(الزراعية)، وأشكال الاستثمار في هذه الصناعة من تملك ومشاركات ومبايعات على مضارب الأرز ، فضلاً عن دور الأوقاف فى هذه الصناعة ، ثم الأضرار الناتجة عنها ٠

أما الفصل الثالث : ــ

فيتحدث عن هياكل تجارة الأرز ، ومراكز هذه التجارة التى انتشرت فــى دميــاط ورشــيد والإسكندرية وبولاق ، والأسواق الخاصة بهذه التجارة فى هذه المناطق ٠ ويتطرق الفصل للحــديث عن النشاط المهنى بالأسواق ،والذى أعطى تجارة الأرز دفعة قوية إلى الأمام ، بالإضــافة لأســعار الأرز التى لعبت دوراً رئيسياً فى تجارته سلباً وإيجاباً ، ويتضمن الفصل أيضاً الفئات المختلفة التــى عملت فى تجارة الأرز على اختلاف وتباين مستوياتها ، بالإضافة للعسكر ودورهم في تجارة الأرز ، والصفقات التى عقدها التجار ، والتى تؤكد حدوث تحولات اقتصادية كبيــرة نحــو ســيادة الــنمط الرأسمالى فى التجارة ٠ وأخيراً تأتى أدوات تجارة الأرز من موازين ومكاييل ، والعملات السائدة فى المعاملات التجارية ، والجمارك الداخلية على تجارة الأرز ٠

ويتضمن الفصل الرابع : ــ

صادرات مصر من الأرز والرسوم الجمركية على الصادرات للخارج التى اختلفت من منطقة لأخرى ، والصادرات لاستانبول والتى شملت صادرات التجار والأرز الميرى ، والصادرات لكافة مدن الشام ، الحجاز ، الأناضول ، جزر البحر المتوسط ، بلاد المغرب العربى ، بالإضافة لأوروبا وخاصة فرنسا ، ويتناول الفصل أيضاً الدور الذى لعبه الأرز فى سياسة الدولة العثمانيــة تجــاه أوروبــا ، والضغوط التي مارستها فرنسا على الإدارة بالموانئ للحصول على احتياجاتها من الأرز ٠

أما الفصل الخامس والأخير : ــ

فيتناول المؤثرات السلبية والإيجابية على تجارة الأرز ، وقد انقسمت المؤثرات السلبية إلــى مؤثرات داخلية وخارجية ، أما المؤثرات الإيجابية فتتناول أثر زراعة وتجارة الأرزعلــى أوضــاع المنتجين والتجار والاقتصاد فى الريف والمدينة عامة (وبعبارة أخرى على أوضاع الــدلتا ومصــر بشكل عام) ، بالإضافة للدور الذى لعبته تجارة الأرز فى تحديث البنية الأساسية للمجتمع فى الريف والمدينة على السواء ، بالإضافة لغيرها من المؤثرات الإيجابية ٠

أما الخاتمة(حصاد الدراسة) : ــ

فقد بينت أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ، والُحق بها عدد من الملاحــق الإحصــائية ذات الصلة القوية بالدراسة ٠

مصادر الدراسة : ــ

اعتمدت الدراسة بشكل كبير على سجلات المحاكم الشرعية ، فهذه الدراسة وثائقية فى المقام الأول والأخير ٠ والحقيقة التى لا جدال فيها أن سجلات المحاكم الشرعية تعد المصدر الرئيسى لدراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى على مدار الحقبة العثمانية ، لاحتواء هذه السجلات على كم هائل من الوثائق التى لا تعد ولا تحصى ٠

وقد استقت الدراسة معظم مادتها العلمية من سجلات محاكم دمياط ، رشيد ، الإسكندرية وبولاق الشرعية ٠ وكان من الطبيعى إجراء مسح شامل لسجلات هذه المحاكم فى القرن الثامن عشر ، حيث تعد هذه المناطق المراكز الرئيسية لإنتاج وتجارة الأرز فى الداخل والخارج ٠ ولا يعنى ذلك أن كل محكمة على حده غطت سنوات الدراسة بأكملها ، فبعض سنوات القرن لم يرد ذكرها ، وبعضها الآخر ورد ذكرها بشكل يكاد يكون يومى ، ويمكن القول بأن جميع هذه المحاكم مكتملة غطت سنوات الدراسة ٠ واعتمدت الدراسة أيضاً على سجلات محكمة الدقهلية والباب العالى والقسمة العسكرية والعربية وغيرها من المحاكم ٠

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على بعض المصادر وكتابات الرحالة والدراسات الحديثة سواء عربية أو أجنبية ، ورغم ذكر شذرات فى هذه المصادر والدراسات ، إلا أنه يمكن القول بأنها عالجت بعض ثغرات الدراسة ٠

صعوبات الدراسة : ــ

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات ، منها على سبيل المثال صعوبة تحديد مساحة الرقعة الزراعية المنتجة للأرز صعوداً وهبوطاً على مدار الحقبة العثمانية عامة فى ظل غياب سجلات الترابيع ، فضلاً عن أن سجلات الترابيع التى وضعها علماء الحملة الفرنسية عام (١٢١٥ هـ ــ ١٨٠٠م) حددت مساحة كل قرية والضرائب المقررة على أراضيها حسب جودتها دون تحديد المساحة المخصصة للمحاصيل كلٍ على حده مما أحال دون معرفة المساحة المنتجة للأرز ٠

وعلى صعيد التصدير وقف غياب سجلات الصادر والوارد بالجمارك حجر عثرة فى طريق الوصول إلى رصد حقيقى لحجم صادرات مصر من الأرز للخارج ، بالإضافة لوجود عدد من سجلات محكمة الدقهلية فى الترميم ، فضلاً عن تشابه المادة الوثائقية بشكل كبير ، لأنها تدور حول سلعة واحدة (الأرز)٠

وقد نتج عن تصوير كثير من سجلات المحاكم بالميكروفيلم ــ وخاصة محاكم القاهرة ــ عدم ظهور أرقام كثير من الصفحات ٠ وبقدر ما أعطى عدم وجود دراسات سابقة للموضوع فى مختلف العصور من ميزة الخوض فى مجال بكر ، بقدر ما شكل ذلك صعوبات كثيرة ،تمثلت فى التعامل المباشر مع الوثائق التى تعد مادة خام ، غالبيتها متشابهة وتدور حول محور ضيق مما ضاعف من الجهد المبذول لصياغتها بشكل جيد ٠

وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى وعرفانى بالجميل لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الحميد حامد سليمان صاحب فكرة هذه الدراسة والذى بذل جهوداً كبيرة فى مراجعة محتوياتها ، فضلاً عن أننى أدين له بالكثير لما بذله من جهد متواصل طيلة فترة الدراسة ، وأمدنى بالعديد من المصادر والدراسات ، كما أنه كثيراً ما انتشلنى من السقوط فى سلبيات اعتبرتها قضايا مسلمة ، ولو قدر لها أن تدرج فى ثنايا هذه الدراسة لأثقلتها بالعيوب ٠

كما يقتضى واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذى الدكتور / مجدى السيد حشيش المشرف المشارك على هذه الدراسة ، فقد غمرنى برعايته وأفسح صدره لتقبل أرائى ، وكان لملاحظاته الدقيقة أثرها الواضح فى مساعدتى على إعادة ترتيب أفكارى ٠ كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور محمد عفيفى الأستاذ بأداب القاهرة ، والأستاذ الدكتور إبراهيم العدل الأستاذ المساعد بأداب المنصورة على تفضلهم بمناقشة الدراسة والحكم عليها ٠ وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة المنصورة الذين كان لهم أثر كبير على اتجاهاتى العلمية منذ المراحل الدراسية الأولى بالكلية ، ولا يفوتنى أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأكاديمية البحث العلمى على ما قامت به من تقديم المساهمة فى نفقات هذه الرسالة ٠
وفى النهاية فإن هذا لا يعنى أن أحداً يتحمل تبعة ما فى هذه الدراسة من عثرات ، فذلك يقع على عاتقى وحدى ، فكلنا يبغى الحقيقة والكمال ، وقد نصل إلى الحقيقة لكن يبقى الكمال لله وحده .

والله وخدمة تاريخ وطننا العزيز من وراء القصد ،،،،

تمهـــيد

يعتبر الأرز من أقدم المحاصيل الغذائية التى زرعها الإنسان ، فقد تم زراعته فـــى جنـــوب شرق أسيا منذ زمن بعيد ، ويعد واحداً من أقدم محاصيل الغذاء فى هذه المنطقة ٠ وقد ذكر البعض أن تاريخ زراعة الأرز قد يرجع إلى خمسة آلاف سنة ، والحقيقة أنه لا يوجد دليل على أن زراعـــة الأرز كانت موجودة فى مصر القديمة ، مما يدل على أن زراعته لم تكن موجودة فى تلك العصور (الفرعونية) القديمة ٠ وبدأت تظهر زراعة الأرز فى غرب أسيا ومصر فى الفترة السابقة للفتوحات الإسلامية ٠ وأغلب الظن أن زراعته بمنطقة حوض البحر المتوسط تمت على يد العرب الذين أدخلوا زراعته فى وادى النيل عام ٦٠٠ ميلادية تقريباً . وفى أعقاب الفتح العربى وامتداده لشمال أفريقيا نقل العرب زراعة الأرز لبلاد المغرب العربى ٠ وعقب الفتح العربى لأسبانيا والبرتغال (الأندلس) ، نقل المغاربة زراعة الأرز لهذه المناطق ، ومنها انتشرت فى غرب أوروبا ، ثم فى إيطاليا وغيرها٠ وعلى الجانب الشرقى من أوروبا قام العثمانيون بإدخال زراعته بشكل مكثف فى هذه المناطق [١]٠

وخلاصة القول أن الأرز شاعت زراعته قبل الفتوحات الإسلامية وبعدها ، حيث انتشرت فى مناطق عديدة من البلدان الإسلامية ٠ والواقع أن المصادر الإسلامية سواء فى مصـــر أو البلـــدان الأخرى فى العصور الإسلامية الأولى لم تُشر إلى وجود زراعة أو تجارة للأرز فى ثنايا حديثها عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، إلا أن ذلك لا ينفى وجود زراعته وتجارته ولو على نطاق محـــدود فى العصور الإسلامية الأولى [٢]٠ وقد ارتبط التوسع فى زراعة الأرز بمصر على مر تاريخها فـــى المقام الأول بتوافر مياه النيل ومدى القدرة على التحكم فيها ، وذكرت بعض المصادر شذرات عن

---

(١) سعد هجرس : الزراعة المصرية ؛ الماضى ٠٠ الحاضر ٠٠ المستقبل ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٧٨ ٠

(٢) آ ــ أشتور : التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ترجمة عبد الهادى عبلة ، مراجعة أحمد غسان سبانو ، دمشق ، دار قتيبة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٧ ٠

زراعة الأرز فى ثنايا حديثها عن أحوال مصر الإسلامية وإلى نهاية الدولة المملوكية ، حيث انتشرت فى بعض جهات البلاد ، وخاصة فى بعض مناطق شمال الدلتا[1]والفيوم ، فمثلاً أشار المقدسى إلـــى ذلك بقوله : (*بأنه وجدت بالفيوم مزارع الأرز بالديار المصرية*)[2]. ويمكن القول بأن السبب فـــى وجود كثافة زراعية للأرز بالفيوم فى العصور السابقة على العصر العثمانى يرجع إلى هبوط مستوى سطح الأرض بالفيوم ، مما سهل من عملية الرى بها بشكل كبير ، فضلاً عن أن الإدارات السابقة لم يكن يعنيها كثيراً التوسع فى زراعة الأرز بشمال الدلتا رغم هبوط مســتوى ســطح الأرض بشــكل يسمح بإجراء عملية الرى بسهولة ويسر ، وربما يعزى ذلك لقلة الطلب على الأرز بالخارج آنذاك .

وعقب ضم العثمانيون لمصر اقتضت الضرورة التوسع فى زراعة الأرز لســد الاحتياجــات الغذائية للولايات العثمانية . ومن هذا المنطلق بدأ العثمانيون فى تحصين السدود والجسور وإنشاء العديد منها فى شمال الدلتا[3]. ونتيجة طبيعية لذلك بدأت زراعة الأرز تنتشر فى شمال الدلتا بشكل مكثف ،وخاصة فى ظهير دمياط الريفى ،فارسكور وتوابعها ،المنزلة ، ريــف المنصــورة ، رشــيد وبعض المناطق الأخرى . وبطبيعة الحال كان لاهتمام الإدارة العثمانية بهذه المناطق نتائج عكســية على الفيوم تمثلت فى تراجع إنتاجها تدريجياً وخاصة فى القرن الثامن عشر ، حيث كــان محــدوداً للغاية ولا يغطى احتياجاتها واحتياجات المناطق المجاورة لها وخاصة بعض منــاطق الصــعيد [4].

---

(1) Vanghistele, Joos:Voyage En Egypte (1482_1483) , Traduction , Introduction Et Notes De M.Renee Bauwens – Preaux , Le Caire , IFAO , 1976 , P , 106 .

(٢) مختار عبد القوى عبد المجيد : التجارة الداخلية فى مصر عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠ ــ ١٥١٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦ .

(٣) دار الوثائق القومية : محكمة الدقهلية الشرعية ، س ٤ ، ق٢٥٦ ، ص ١٠٠ ، أواخر ذى الحجة ١٠٧٤ ؛ س٦ ، ق٢٢٥ ، ص ٨٥ ،٩جماد أول ١٠٨٩ ؛ س ٧ ، ق ٦٣ ، ص٢٣ ، ١٠ جماد أول ١٠٩٠ ؛ محكمة دمياط ، س١٣٠ ، ق٢٥ ، ص١٣ ، غاية صفر ١٠٨٥ .

(٤) محكمة الدقهلية ، س٤ ، ق١٥٦ ، ص١٠٠، أواخر ذي الحجــة ١٠٧٤ ؛ س٦ ، ق٩٣ ، ص ٣٥ ، ١٩صــفر ١٠٨٩ ؛ ق٤٩٨ ، ص١٤٨ ، ٩محرم ١٠٩٠ ؛ ق٥١٥ ، صــ١٨٥ ، ٢ صفر١٠٩٠ ؛ محكمــة رشــيد ، س٨١ ، ق٤٢٤ ، ص١٨٣ ، ٢٣ ذى الحجة ١٠٨١ ؛ محكمة دمياط ، س١٣٠ ، ق٢٥ ، ص١٣ ، غايــة صفر ١٠٨٥ .

ورغم تأكيد بعض المصادر الإسلامية لوجود زراعة أرز بالفيوم فى العصور الإسلامية علـــى نطاق واسع ، فإنه على النقيض من ذلك لم ترد أى إشارة لوجود زراعة مكثفة للأرز بها فى العصر العثمانى[1] ، فضلاً عن أن الوثائق لم تُشر من قريب أو بعيد لوجود كثافة زراعية بها ٠ ومن ناحية أخرى فإن الوثائق عند ذكر كلمة أرز ــ وخاصة فى مناطق الإنتاج ذات الشهرة العالمية ــ تـــذكره (الأرز) مقروناً بالمنطقة المنتجة له مثل أرز دمياطى ، منصورى ، فارسكورى ، منزلاوى ، رشيدى ٠٠٠ وهكذا ، والذى يدعم هذا الرأى نقل بعض التجار لشحنات أرز للفيوم ، منها مثلاً شحنة قدرها ٧٤ أردب ، وعلى فرض أن كانت الفيوم منتجه للأرز بما يحقق اكتفائها فما الداعى لإرســـال هـــذه الشحنة ، مع الوضع فى الاعتبار بعد المسافة من دمياط والقاهرة للفيوم وارتفاع تكلفة النقل ، ممـــا يؤكد بلا جدال حدوث خسارة فادحة لمن يقوم بنقل هذه الشحنة للفيوم فى حالة وجود زراعـــة أرز بها تغطى احتياجاتها [2]٠ وباستقراء وثائق المحاكم الشرعية يمكن الملاحظة بأن زراعة الأرز فـــى مصر العثمانية كانت تتبوأ مكانة مرموقة بين الزراعات الأخرى ، فقد كانت مناطق الدلتا الشـــمالية مخصصة لإنتاج الأرز ، ويلى الأرز مباشرة القمح ، الشعير وغيرها من المحاصيل الأخرى ٠

وقد نتج عن انبساط سطح الدلتا وطبيعة أرضها السهلية نتائج إيجابية تمثلت فـــى تكثيـــف زراعة الأرز فى شمال الدلتا ، وخاصة أن منسوب مياه النيل تكون مناســـبة لتســـهيل عمليـــة رى الأراضى الزراعية بشمال الدلتا ، مما ساعد ــ بشكل كبير ــ فى عملية الرى بالغمر بشـــكل دائـــم ومكثف ، بالإضافة لأن هذه المنطقة تربتها طينية متماسكة تحتفظ بالمياه مـــدة طويلـــة ، كمـــا أن الظروف المناخية فى هذه المنطقة ملائمة بدرجة كبيرة لنمو المحصول ٠ ومن هنا يمكن القول بأنه اقترنت مجموعة من العوامل الطبيعية ــ مثل الموقع المتميز القريب من موانئ التصدير وخصـــوبة التربة والمناخ الملائم ــ فضلاً عن العوامل (أو القوى) البشرية التى استغلت العوامل (أوالظـــروف) الطبيعية بشكل جيد ، وتفاعلت هذه العوامل مع بعضها البعض لإنتاج المحصول فى نهاية الأمر ٠

---

(١) يتضح من خلال الوحدة الأرشيفية فى العصر العثمانى أنه لا يوجد سجلات خاصة بالفيوم فى العصـــر العثمـــانى باستثناء سجلين فى القرن ١٧ ولم يتضح من خلالهم وجود زراعة أرز بها ، ولذلك من الصعب الجزم بعدم وجـــود زراعة بها من خلال السجلين ، بمعنى أن ذلك لا يعد دليلاً على القول بعدم وجود زراعة بها ولو على نطاق ضيق٠

(٢) محافظ الدشت ، محفظة ٢٧٢ ، ق بدون رقم ، ص ١٣١ــ ١٣٢ ، ١٨ ربيع آخر ١١٧٥ ٠

والحقيقة أن موقع زراعة الأرز كان ملائماً بدرجة كبيرة ، من حيث قرب مزارع الأرز مـن موانئ التصدير ، بالإضافة لقربها النسبى من القاهرة ، مما وفر كثير من نفقات نقل الإنتاج داخـل الأراضى المصرية سواء للاستهلاك الداخلى بالقاهرة أو التصدير للخـارج ، ولعـب النيـل الـدور الرئيسى فى ذلك ، حيث أن غالبية مناطق الإنتاج تقع على النيل مباشرة .

وقد مرت زراعة الأرز فى مصر بمجموعة مراحل متعاقبة ، يمكن القول بأنها بدأت بمرحلة الزراعة على نطاق محدود لا تحقق الاكتفاء الذاتى ، ثم تطور الأمر بتعديل نمـط أسـاليب الإنتـاج المستخدمة فى الزراعة والتحكم فى عملية الرى بشكل جيد ، فى محاولة للاكتفاء الذاتى ، ومن هنا كانت عملية تطوير أساليب إنتاج الأرز تمر بمراحل تمهيدية على سنوات متعاقبة وبشكل تدريجى ، بداية من القرن السادس عشر ومروراً بالسابع عشر ، إلى أن ساهم الأرز فى التجارة الدولية بشكل مكثف مع نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر [1].

وفى بداية التوسع الإنتاجى كان الاستهلاك المحلى يستوعب كل الإنتاج ، وبزيادة عملية الإنتاج وتطويره فإن الاستهلاك المحلى أصبح لا يقدر على استيعاب كل الإنتاج ، ونتيجة لازدياد عرض الأرز فى الأسواق المصرية بدأ التجار في تصريفه بالخارج ، وبذلك تحولت تجارة الأرز من النطاق الإقليمى إلى التجارة الدولية ، مما أدى فى النهاية لتعاظم أرباح المنتجين والتجار ، وأدى ذلك أيضاً لظهور فئة قوية من التجار(تجار الأرز) لعبت دور محورى فى تسويق الإنتاج الفائض فى داخل نطاق الدولة العثمانية وخارجها . وكانت زيادة الطلب على الأرز من قبل الدولة العثمانية وولاياتها من الأسباب الرئيسية للتوسع فى زراعته بشكل كبير ، وهذا يعنى أن الزراعة التجارية بدأت تنتشر فى مصر على نطاق واسع[2]، فى محاولة لتلبية الطلب على الأرز فى الأسواق الخارجية ، حيث

---

(١) محكمة الدقهلية ، س ٧ ، ق ٩٧٤ ، ص ٣٩٧ ، ١٥ رمضان ١٠٩٣ ؛ كينيث كونو : فلاحو الباشا ؛ الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى (١٧٤٠ ــ ١٨٥٨) ، ترجمة سحر توفيق ، مراجعة عاصم الدسوقى ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩١ .

(٢) محكمة الإسكندرية ، س٤٨ ، ق ٧٦٧ ، ص ٣١٣ ، أواسط ذو القعدة ١٠٤٩ ؛ محكمة رشيد ؛ س٧٩ ، ق ٨٣٨ ، ص٥٤١ ، ١٠ جماد أول ١٠٨٠ ؛ محكمة دمياط ، س ١١٠ ، ق ٣٩ ، ص ٣٧ ، ١٨ محرم ١٠٩٨ .

بدأت الأسواق داخل نطاق العالم العثمانى ــ ببلاد الشام والأناضول وغيرها ــ تطلب الأرز كسلعة غذائية رئيسية [1] . والواقع أن التغيرات فى الزراعة وزيادة الإنتاج عادة ما تتم بالتدريج وبطريقة غير ملحوظة ، فمثلاً كل منطقة تُنتج كل ما هو ضرورى لوجودها فقط ، ثم يزداد الإنتاج بشكل تدريجى فى فترة تالية نتيجة للتوسع فى الإنتاج من قبل المنتجين فى ظل وفرة المياه ووجود رقعة زراعية تسمح بهذا التوسع ، مما أدى فى النهاية إلى زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات العثمانية لسد العجز الغذائى فى هذه المناطق . وأدت زيادة الصادرات الناتجة عن زيادة الإنتاج والطلب على الأرز إلى حدوث تحولات اقتصادية كبيرة أدت ــ في نهاية الأمر ــ لظهور اقتصاد السوق ، حيث كان الإنتاج لا يهدف إلى مجرد الاستهلاك الداخلى فى مصر فقط ، وإنما لتلبية الطلب المتزايد على الأرز فى الأسواق العثمانية ، نتيجة لشيوع استخدام الأرز كسلعة استهلاكية على نطاق واسع داخل العالم العثمانى . ومن الطبيعى فإن زيادة الطلب على الأرز فى الخارج أحدث نوعاً من الرواج داخل مصر ، فعلى سبيل المثال اقتضت الضرورة وجود صناعة قوية توازى الزيادة الإنتاجية والطلب على الأرز ــ فى الاسواق الخارجية ــ الذى تتم عملية تصديره جاهزاً للاستهلاك . ونتيجة لذلك بدأت أعداد المضارب تتزايد بشكل يوازى الزيادة فى الإنتاج ، وهذا فى حد ذاته عاد بنتائج إيجابية على أوضاع المجتمع ، تمثلت فى امتصاص قدر كبير من العمالة للعمل سواء فى الإنتاج الزراعى أو الصناعى ، بالإضافة لكافة الأنشطة المهنية المعاونة للقطاع الإنتاجى على كافة أشكاله (سيأتى الحديث عن ذلك تفصيلاً فى حينه)[2] .

وعندما بدأ الإنتاج يتزايد بشكل كبير فى بعض السنوات وخاصة فى نهاية القرن السابع عشر بدأت أسعار الأرز تنخفض نتيجة لزيادة الإنتاج عن احتياجات الأسواق العثمانية فى بعض السنوات . وقد حاول بعض التجار تغيير نمطهم فى التصدير عن طريق تغيير وجهتهم من الأسواق العثمانية المتكدسة إلى الأسواق الأوروبية وخاصة أثناء حدوث أزمات غذائية فى بعض البلدان الأوروبية .

---

(1) Wild, Johan : Voyages En Egypte (1606 -- 1610) , Oleg V. Volkoff , Le Caire , IFAO , 1973 , P , 4 – 5 .

(٢) محكمة الدقهلية ، س ٧ ، ق ١٥٧ ، ص ٥٩ ، ٢ محرم ١٠٩١ .

وقد انعكس ذلك بشكل سلبى على صادرات الأرز المتجهة للأسواق العثمانية ، ممـــا أحـــدث نوعاً من الأزمات الغذائية فى داخل العالم العثمانى ، وهذا فى حد ذاته أثار الدولة العثمانية ، ممـــا أدى ـــ فى نهاية الأمر ـــ إلى لاصطدام المصالح العثمانية بالأوروبية ، وبعبارة أخـــرى انعكســـت آثارها بشكل سلبى على المصالح العثمانية الأوروبية ، وذلك فى محاولة من الدولة العثمانية لتأمين احتياجاتها الغذائية ، حيث كان الأمن الغذائى للولايات العثمانية من أهم وأخطر مســـئوليات الإدارة العثمانية ، وهكذا يمكن القول بأن الأرز كان له أثر فى العلاقات الدولية واتجاهاتها ، وبدأت هـــذه الظاهرة تتضح معالمها بشكل كبير مع نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر [1].

---

(١) محكمة رشيد ، س ١١٦ ، ق ٧٣ ، ص ٤٦ ، ٩ ربيع ثانى ١١٢٦ .

openkandil.com